

منشور مالي رقم ( ٨ ) لعام ٢٠١٥م

بشأن السيارات الحكومية

الموقرين

أصحاب السمو والمعالي الوزراء/ المستشارين

أصحاب المعالي/السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة الموقرين/المحترمين

استمراراً للجهود المبذولة لمراجعة أوجه الإنفاق العام للتوصل إلى إجراءات تهدف إلى ترشيد وتقليل المصروفات من أجل تقليص حجم عجز الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥م.

وبمراجعة البيانات والإحصائيات المتعلقة بالسيارات الحكومية المتوفرة لدى الجهات الحكومية بكافة أنواع وغايات استخدامها اتضح أنها تزايدت بشكل كبير خلال السنوات الماضية إلى أن وصلت بحدود (١٠) آلاف سيارة في عام ٢٠١٥م بما فيها السيارات المخصصة لبعض الموظفين مقابل استقطاع بدل الانتقال الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مصروفات استخدام السيارات الحكومية والمتمثلة في مصروفات الصيانة واستهلاك الوقود والتأمين بخلاف المصاريف الإدارية المرتبطة بها.

ومن أجل ترشيد المصروفات في هذا الشأن فإن وزارة المالية توجه كافة الوزارات والوحدات الحكومية بضرورة العمل بالآتي:

**أولاً:** على كل جهة حكومية أن تقوم بمراجعة أسطول السيارات لديها من حيث العدد والنوعية والعمل على تخفيضه وخصوصاً السيارات ذات الدفع الرباعي نظراً لارتفاع كلفتها التشغيلية، أخذاً في الاعتبار أن منظومة الطرق المعبدة قد وصلت إلى كافة مناطق السلطنة وانتشرت في جميع ربوعها وأصبحت الحاجة إلى استخدام السيارات ذات الدفع الرباعي محدودة.

( ٢ )

**ثانياً:** إعادة النظر في السيارات المخصصة للموظفين والعمل على صرف بدل الانتقال المستحق لهم على أن يقتصر تخصيص السيارات فقط للموظفين الذين تقتضي طبيعة عملهم التحرك والمتابعة الميدانية لتأدية أعمال الجهة.

**ثالثاً:** بالنسبة للسيارات التي ترى الجهة ضرورة إبقائها والمشار إليها في البند (ثانياً) فإن على كل جهة العمل على تقليل عدد السيارات ذات الدفع الرباعي بحيث تكون في حدها الأدنى وفقاً للحاجة الفعلية.

**رابعاً:** أن يتم صرف بطاقة تعبئة الوقود محدودة الاستهلاك شهرياً للسيارات التي ترى الجهة ضرورة إبقائها والمشار إليها في البند (ثانياً) مع ضرورة متابعة وضبط مستوى الاستهلاك لكل سيارة.

**خامساً:** على كل جهة حكومية موافاة وزارة المالية بالإجراءات التي ستتخذها بشأن تطبيق هذا المنشور في موعد أقصاه ١٥/١٢/٢٠١٥م.

نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام، ، ،

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي

الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

صدر في : ١٤ / ١ / ١٤٣٧هـ

الموافق : ٢٨ / ٢ / ٢٠١٥م